

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

وقلتم هو موجب بذاته علة تامة أزلية يقارنها المعلول الأزلى فلا يتأخر عنها ومعلوم أن صدور الحوادث المختلفة عن العلة التامة البسيطة الأزلية التي لا يتخلف عنها مقتضاها ومعلولها اشد امتناعا من صدور الحوادث عن قادر مختار بعد ان لم تكن صادرة عنه فان كان حدوث الحوادث عن القديم الذي لم يقم به حادث ممتنعا فقولكم اشد امتناعا وان كان ممكنا فقول المعتزلة أقرب فان قولهم أن اقتضى أن لا يكون للحوادث سبب حادث فقولكم يقتضى أن لا يكون للحوادث محدث أصلا والحوادث مشهودة والمحدث لا بد ان يكون موجودا عند وجودها ولا بد أن يكون كلما يعتبر في الاحداث موجودا عند الاحداث وذلك يمتنع صدوره عن علة تامة . فتبين أن المقدمات التي احتج بها الفلاسفة على المعتزلة واتباعهم على قدم العالم يحتج بها بعينها على حدوث العالم فان مبنى دليلهم على ان العلة التامة الأزلية تستلزم معلولها وان الباري أن لم يكن علة تامة أزلية لزم الحدوث بلا سبب وإن كان علة تامة أزلية لزم مقارنة معلوله فيلزم قدم العالم . أما كونه علة تامة فممتنع لأن العلة التامة الأزلية يقارنها معلولها كله لا يتأخر عنها شيء من معلولها والعالم لا ينفك من حوادث مقارنة له بالضرورة واتفاق جماهير العقلاء وما كان مستلزما للحوادث امتنع كونه معلول العلة التامة الأزلية لامتناع كون الحوادث حادثة